

Distr. General  
2 December 2009

Arabic  
Original: English

مجلس إدارة  
برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس  
الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي  
بالي، أندونيسيا ٢٤ - ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت  
القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة في  
النظام المتعدد الأطراف

الإدارة البيئية الدولية: حصيلة عمل الفريق الاستشاري المتكوّن من وزراء أو ممثلين  
رفعي المستوى

مذكرة من المدير التنفيذي

الموجز

تقدم هذه المذكرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية  
الحادية عشرة، وتوفر معلومات عن حصيلة عمل الفريق الاستشاري المتكوّن من وزراء أو  
ممثلين رفيعي المستوى استجابة للمقرر ٤/٢٥ الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

## حصيلة عمل الفريق الاستشاري المتكوّن من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى

### أولاً - معلومات أساسية

١ - كان مجلس الإدارة باعتماده في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ المقرر ٤/٢٥، بشأن الإدارة البيئية الدولية، يتابع تنفيذ توصية ترد في تقرير مؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ للرئيسين المشاركين للمشاورات غير الرسمية في إطار الجمعية العامة بشأن الإطار المؤسسي لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أعرب الرئيسان المشاركان عن أملهما في أن يجد وزراء البيئة "توافقاً سياسياً وأن يعهدوا إلى وفودهم في نيويورك بمقترحات عملية ومبتكرة وبناءة مما يتيح النهوض بالنظام الحالي".

٢ - وأنشأ مجلس الإدارة بموجب الفقرة ١ من المقرر ٤/٢٥، فريقاً استشارياً يحقق التمثيل الإقليمي ويتألف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى، ودعا كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة إلى اقتراح ما بين حكومتين وأربع حكومات للمشاركة مع إبقاء باب المشاركة في الفريق مفتوحاً أمام الحكومات المهتمة الأخرى. وطلب المجلس من الفريق بموجب الفقرة ٢ من المقرر استكمال عمله وتقديم مجموعة من الخيارات الرئيسية لتحسين الإدارة البيئية الدولية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة بغرض تقديم مدخلات إلى الجمعية العامة.

٣ - وبناء على ذلك، اجتمع الفريق الاستشاري يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في بلغراد ويومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في روما. وسبق هذا الاجتماع الأخير اجتماع تقني لكبار المسؤولين عقد يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر الاجتماعان الأول والثاني ممثلون عن ٣٩ و ٤٣ حكومة على التوالي. وشارك في رئاسة الاجتماعين السيدة ستيفانيا بريستيچياكومو وزيرة البيئة والأراضي والبحار في إيطاليا، والسيد جون نجوروغ ميشوكي وزير البيئة والثروة المعدنية في كينيا.

٤ - وتظهر مناقشات الفريق في الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان تحت عنوان "عملية بلغراد: التقدم صوب وضع مجموعة من الخيارات بشأن الإدارة البيئية الدولية". ويرد هذا الموجز في المرفق بهذه المذكرة دون إجراء أي تحرير رسمي عليه.

٥ - وبحسب الفقرة ٧ من عملية بلغراد استرشد عمل الفريق الاستشاري بالمفاهيم التالية:

(أ) ينبغي أن يعتمد أي إصلاح للإدارة البيئية الدولية على مبدأ تحديد الشكل وفق المهمة؛

(ب) ستؤدي المشاورات بشأن المهام إلى إجراء مناقشات عن الشكل الذي يمكن أن يتراوح بين التغييرات الإضافية والإصلاحات المؤسسية الأشمل؛

(ج) ينبغي أن تعالج المداولات الخاصة بالإدارة البيئية الدولية في السياق الأشمل المتعلق باستدامة البيئة والتنمية المستدامة؛

(د) ينبغي أن تتبع عملية وضع مجموعة الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية من عملية فحص جديدة للتحديات المتعددة والفرص الناشئة؛

(هـ) يمكن النظر إلى التغييرات الإضافية في الإدارة البيئية الدولية جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الأخرى الأكثر جوهرية؛

(و) ينبغي أن يظل عمل الفريق الاستشاري يتسم بالطابع السياسي.

٦ - وبموجب الفقرة ١٧ من عملية بلغراد، دعا الفريق المدير التنفيذي إلى إعداد ورقة تعتمد على مناقشات الفريق خلال اجتماعه الأول، وأي تعليقات خطية لاحقة تقدمها الحكومات المشاركة، وإقتراح عدد من المهام الممكنة والأشكال المحتملة المتصلة بهذه المهام، وتعميم الوثيقة على الحكومات المشاركة للتعليق عليها بالوسائل الإلكترونية من خلال الرئيسيين المشاركين. ويقوم المدير التنفيذي بعد تلقي التعليقات بإعداد نسخة نهائية من الوثيقة بالتشاور مع الرئيسيين المشاركين لتقديمها إلى الاجتماع الثاني للفريق.

٧ - ومن ثم، أعد المدير التنفيذي مشروع ورقة تناولت التعليقات التي أُبدت خلال الاجتماع الأول وتلك التي وردت خطياً بعد ذلك، وعمّمها على الحكومات في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ طالباً تقديم التعليقات عليها قبل ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وجرى استعراض التعليقات التي وردت من ٢٢ حكومة، وأعدت نسخة نهائية من الورقة بالتشاور مع الرئيسيين المشاركين. وقُدِّمت النسخة النهائية إلى الفريق في اجتماعه الثاني، وكذلك إلى جميع الحكومات ولجنة البعثات الدائمة لدى اليونيب والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك بالإضافة إلى عرضها على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٨ - واختتم الفريق عمله في روما حيث حدد مجموعة من الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية.<sup>(١)</sup> وقام الفريق، مسترشداً بمبدأ الشكل تحديد الشكل وفق المهمة على النحو الوارد في عملية بلغراد، بتحديد الأهداف الأساسية والمهام الرئيسية لنظام الإدارة البيئية الدولية على النحو المحدد في مجموعة الخيارات. ورأى الفريق أن بالوسع تحقيق الجوانب المتعلقة بأهداف ومهام نظام الإدارة البيئية الدولية من خلال إجراء إصلاحات إضافية. وحدد الفريق عدداً من الخيارات الأخرى لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نطاق ولايته الحالية بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير مباشرة. كما حدد الخيارات المتعلقة بالإصلاحات الإضافية لنظام الإدارة البيئية الدولية.

٩ - ولئن أقر الفريق بأن الإصلاحات الإضافية يمكن أن تزيد من تعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية، فإنه قد تبين الحاجة إلى إعادة تقييم كفاية النظام الحالي من خلال إجراء إصلاحات أكثر شمولاً، واعترف بإمكانية النظر في الإصلاحات الإضافية والأكثر شمولاً معاً. وهذه الغاية، أشار الفريق إلى أن بإمكان مجلس الإدارة/المنتدى البيئي أن ينظر في الطريقة الملائمة لمتابعة مدى الحاجة إلى إصلاحات شاملة بما في ذلك وضع عملية شاملة وشفافة بشأن الإصلاحات المؤسسية الأكثر شمولاً للإدارة البيئية

(١) ترد مجموعة الخيارات والتقارير عن عمل الفريق في المرفق هذه المذكورة دون تحرير رسمي.

الدولية التي تأسس منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وذلك دون المس بنتاج أي عملية أخرى من هذا النوع، للتمكن من وضع عملية سياسية كاملة الاستنارة.

١٠ - وتقوم حكومتا إيطاليا وكينيا بإعداد مشروع مقرر بشأن إصلاح الإدارة البيئية الدولية يعتمد على عمل الفريق لتقديمه إلى المجلس/المنتدى خلال دورته الاستثنائية الحادية عشرة.

١١ - يمكن الاطلاع على وثائق اجتماعي الفريق في الإنترنت على العنوان التالي:  
<http://www.unep.org/environmentalgovernance/IEGReform/tabid/2227/language/en-US/Default.aspx>

## المرفق

---

الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري المتكوّن من وزراء أو  
ممثلين رفيعي المستوى بشأن الإدارة البيئية الدولية  
روما ٢٨ - ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

الفريق الاستشاري المتكوّن من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى  
مجموعة خيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية

### الموجز

مجموعة خيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية مقدمة للدورة الاستثنائية الحادية عشرة  
لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بغرض تقديم مساهمات إلى الجمعية العامة  
للأمم المتحدة وفقاً لمقرر مجلس الإدارة ٤/٢٥.

## منشأ الفريق الاستشاري وولايته

- ١ - أنشئ الفريق الاستشاري المتكوّن من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى (الفريق الاستشاري) بشأن الإدارة البيئية الدولية بموجب مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ("مقرر مجلس الإدارة ، المرفق ١") ٤/٢٥ المعتمد في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المنعقد في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٩.
- ٢ - وجاء مقرر مجلس الإدارة إعمالاً لتوصية وردت في تقرير مؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ للرئيسين المشاركين للمشاورات غير الرسمية في الجمعية العامة بشأن الإطار المؤسسي لعمل الأمم المتحدة في مجال البيئة وأعرب الرئيسان المشاركان عن أملهما في أن يجد وزراء البيئة "توافقاً سياسياً وأن يعهدوا إلى وفودهم في نيويورك بمقترحات عملية ومبتكرة وبناءة مما يتيح النهوض بالنظام الحالي."
- ٣ - وطلب مقرر مجلس الإدارة من الفريق الاستشاري "استكمال عمله وتقديم مجموعة من الخيارات الرئيسية لتحسين الإدارة البيئية الدولية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، وذلك بهدف تقديم مدخلات للجمعية العامة للأمم المتحدة".
- ٤ - واجتمع الفريق الاستشاري في مناسبتين، وكان يتألف من مندوبين من ٣٩ بلداً في اجتماع بلغراد و٤٣ حكومة في اجتماع روما الذي سبقه اجتماع لمسؤولين من مستوى رفيع يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.
- ٥ - وأشار الفريق الاستشاري إلى أن عمله يكمل المشاورات غير الرسمية في الجمعية العامة، وأن اجتماعه الأخير في روما جاء قبل المداولات في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إمكانية عقد حدث رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، ومؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية.

## العملية التي اعتمدها الفريق الاستشاري

- ٦ - ترأس الفريق الاستشاري معالي السيدة ستيفانيا بريستيجياكومو وزيرة البيئة والأراضي والبحار في إيطاليا، ومعالي السيد جون نجورونجي ميشوكي وزير البيئة والثروة المعدنية في كينيا.
- ٧ - وقد نشأت عملية بلغراد (المرفق ٢) عن الاجتماع الأول للفريق الاستشاري في بلغراد حيث تضمنها موجز الرئيسين المشاركين وهي تمثل انعكاساً للحوار التفاعلي الذي دار فيما بين المشاركين في الاجتماع والأفكار التي عرضوها وناقشوها.
- ٨ - وقد استرشد عمل الفريق الاستشاري على النحو الوارد في عملية بلغراد بما يلي:
  - (أ) ينبغي أن يعتمد أي إصلاح للإدارة البيئية الدولية على مبدأ تحديد الشكل وفقاً للمهمة؛
  - (ب) ستؤدي المشاورات بشأن المهام إلى إجراء مناقشات عن الشكل الذي يمكن أن يتراوح بين التغييرات الإضافية والإصلاحات المؤسسية الأشمل؛

(ج) ينبغي أن تعالج المداولات الخاصة بالإدارة البيئية الدولية في السياق الأشمل المتعلق باستدامة البيئة والتنمية المستدامة؛

(د) ينبغي أن تتبع عملية وضع مجموعة الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية من عملية فحص جديدة للتحديات المتعددة والفرص الناشئة؛

(هـ) يمكن النظر إلى التغييرات الإضافية في الإدارة البيئية الدولية جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الأخرى الأكثر جوهرية؛

(و) ينبغي أن يظل عمل الفريق الاستشاري يتسم بالطابع السياسي.

٩ - وبناء على طلب الفريق الاستشاري في اجتماع بلغراد، جرى تزويد المشاورات التي دارت في روما بورقة معلومات أساسية أعدها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد وفرت ورقة المدير التنفيذي الاستشارة لمناقشات الفريق الاستشاري وإن لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأفكار الواردة في الورقة التي لا تشكل جزءاً من هذا التقرير.

الفريق الاستشاري يختتم عمله، ويقدم مجموعة الخيارات التالية لتحسين الإدارة البيئية الدولية إلى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:

١٠ - نظر الفريق الاستشاري في أهداف ومهام الإدارة البيئية الدولية في سياق منظومة الأمم المتحدة بأسرها باعتبارها وسيلة لتحديد المطلوب من منظومة الأمم المتحدة بصرف النظر عن الولايات والبرامج أو الأنشطة الحالية.

وجميع الأهداف والمهام مترابطة وينبغي معالجتها بطريقة متوازنة.

فالأهداف والمهام المتعلقة ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدعم المالي ترتبط بصورة وثيقة مع تلك المتعلقة بإقامة صلات بيئية قوية وموثوق بها وسهل الوصول إليها بين القاعدة العلمية والسياسات، وتلك الخاصة بالرصد والامتثال والمساءلة والإقرار بالمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (مبادئ ريو).

الفريق الاستشاري يحدد الأهداف التالية والمهام المقابلة لها لتحسين الإدارة البيئية الدولية في إطار منظومة الأمم المتحدة

(أ) إقامة صلات بيئية قوية وموثوق بها وسهل الوصول إليها بين القاعدة العلمية والسياسات.

١' اقتناء وتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها.

٢' تبادل المعلومات.

٣' التقييم البيئي والإنذار المبكر.

٤' المشورة العلمية.

٥' الصلات بين العلم والسياسة.

- (ب) وضع أداة عالمية موثوق بها مستجيبة تخدم أغراض الاستدامة البيئية.
- ١' وضع جدول أعمال عالمي وتوجيهات ومشورة بشأن السياسات.
- ٢' تعميم مراعاة البيئة في مجالات السياسات الأخرى ذات الصلة.
- ٣' الترويج لإعداد القواعد، ووضع المواصفات والمبادئ العالمية.
- ٤' الرصد والامتثال والمساءلة فيما يتعلق بالالتزامات المتفق عليها وبناء القدرات ذات الصلة.
- ٥' تجنب المنازعات وتسويتها.

(ج) تحقيق الفعالية والكفاءة والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.

- ١' التنسيق بين السياسات والبرامج.
- ٢' إدارة وتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف بكفاءة وفعالية.
- ٣' تيسير التعاون بين الوكالات بشأن البيئة.

(د) ضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمتسق.

- ١' تعبئة الأموال والحصول عليها لأغراض البيئة العالمية.
- ٢' وضع آليات تمويل مبتكرة لاستكمال مصادر التمويل الرسمية.
- ٣' استخدام الأموال بفعالية وكفاءة وفقاً لأولويات متفق عليها.

(هـ) ضمان نهج مستجيب ومتسق لإزاء تلبية الاحتياجات القطرية.

- ١' بناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- ٢' نقل التكنولوجيا والدعم المالي.
- ٣' تعميم البيئة في العمليات الإنمائية.
- ٤' تيسير التعاون بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي.

التغييرات الإضافية والإصلاحات الجوهرية

١١ - رأى الفريق الاستشاري أنه يمكن تحسين عملية تحقيق الأهداف والمهام الخاصة بنظام إدارة البيئة العالمية من خلال إجراء إصلاحات إضافية. ورأى الفريق ضرورة النظر إلى الإصلاحات الأكثر شمولاً جنباً إلى جنب مع إجراء تحسينات فورية على نظام الإدارة البيئية الدولية دون الحكم مسبقاً على النتائج.



## الإصلاح الإضافي للإدارة البيئية الدولية

### ١٢ - حدد الفريق الاستشاري الخيارات التالية للتغييرات الإضافية في نظام الإدارة البيئية الدولية:

حدد الفريق الاستشاري عدداً من الخيارات لزيادة تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حدود ولايته الحالية بما في ذلك من خلال اتخاذ التدابير المباشرة المعتمدة على نطاقات زمنية واضحة لزيادة تعزيز ما يلي:

- تنفيذ "حزمة كارتاخينا" مع ملاحظة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، والمدير التنفيذي ضمن جهود "برنامج الأمم المتحدة للبيئة زائداً".
- التنفيذ الكامل لخطة بالي الاستراتيجية بشأن بناء القدرات والدعم التكنولوجي ("خطة بالي الاستراتيجية") كجزء من الجهود التي تبذل على نطاق المنظومة بدعم من موارد مالية كافية مع الإشارة إلى الجهود الجارية بالفعل من خلال الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣.
- دور المنتدى البيئي الوزاري العالمي باعتباره السلطة العالمية القائدة في مجال البيئة الذي يحدد جدول البيئة العالمي.
- تشجيع مشاركة الحوافز الوزارية الأخرى ذات الصلة وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في المنتدى البيئي الوزاري العالمي.
- إشراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فريق الأمم المتحدة للتنمية.
- مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى القطري من خلال مبادرات "أمم متحدة واحدة" وعمليات التقييم القطري المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة أعم ومن خلال شراكته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك من خلال مبادرة الفقر والبيئة.
- عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بما في ذلك من خلال مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.
- دور فريق إدارة البيئة وخاصة في اتخاذ المزيد من التدابير العملية لتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات والتعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- مساعدة البلدان، بناءً على طلبها، في إضفاء الطابع البيئي على إقتصادياتها لتحقيق التنمية المستدامة.
- التوسع في تعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودورها في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية.

### الفريق الاستشاري يحدد أيضاً الخيارات التالية للإصلاح الإضافي لنظام الإدارة البيئية الدولية:

ألف - إقامة صلات بيئية قوية موثوق بها وسهل الوصول إليها بين قاعدة العلوم والسياسات.

- وضع استراتيجية علمية متسقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- تعزيز الصلات بين العلوم والسياسات بما في ذلك من خلال مراعاة نتائج المفاوضات بشأن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، والانتهاء من إنشاء العملية المنتظمة لتقييم البيئة البحرية والنظر في وسيلة للتفاعل بين مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والفريق الدولي المعني بالإدارة المستدامة للموارد، وإعداد التقرير الخامس عن التوقعات العالمية للبيئة.
- دعم القدرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها واستخدامها.
- وضع نهج منظم ومواصلته من أجل تيسير تبادل المعلومات وإقامة الشبكات فيما بين الهيئات الوطنية والإقليمية العلمية بما في ذلك من خلال تعزيز التشغيل المشترك للبيانات وتيسير عملية جمع البيانات ونتائج التقييم.
- التركيز على تعزيز الخيارات السياسية وخاصة على المسويات الوطنية والمحلية والانطلاق إلى ما يتجاوز مجرد تقييم المشكلات.
- تعزيز التعاون مع الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة ومع الدوائر العلمية، بما في ذلك مع الأكاديميات العلمية والوطنية.
- ضمان أن يكون لعمليات التقييم العلمية موثوقية واستقلالية علمية من خلال بعض الآليات مثل استعراضات النظراء، والمشاورات الحكومية الدولية، والإجراءات المتعلقة بالتصديق السياسي على نتائج التقييم.
- باء - إقامة أداة عالمية موثوق بها مستجيبة تخدم أغراض الاستدامة البيئية.
- تعزيز دور مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في توفير المشورة والتوصية بشأن السياسات العريضة.
- النظر في التوصية بعضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة مستقلة ومنفصلة عن النظر في أي إصلاحات أخرى.
- النظر في إعداد موجز الرئيس لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فضلاً عن نتيجة قصيرة متفق عليها حسب مقتضى الحال.
- إجراء مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لاستعراضات منتظمة للسياسات تعتمد على المجالات المواضيعية.
- وضع استراتيجية على نطاق المنظومة بأكملها وتخطيط صك لتحقيق الاستدامة البيئية على مستوى منظومة الأمم المتحدة.
- دمج الشواغل البيئية بقوة، من جانب الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في أعمال التنسيق على مستوى المنظومة بأكملها بشأن الاستدامة البيئية.

- الترويج لمشاركة الفئات الرئيسية في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالاعتماد على خبرات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.
  - نظر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في استعراض التنفيذ الوطني للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بالاشتراك مع الدول الأعضاء على أساس طوعي خالص.
  - تقديم الدعم للبلدان في تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف من خلال بناء القدرات.
- جيم - تحقيق الفعالية والكفاءة والاتساق في منظومة الأمم المتحدة.
- النظر في توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة.
  - زيادة تعزيز فريق إدارة البيئة بما في ذلك من خلال إدراجه بصورة رسمية في مجلس المديرين التنفيذيين.
  - مواصلة تعزيز الصلات والتآزر فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
  - دعوة مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي إلى إطلاق عملية تآزرية فيما بين الاتفاقات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي مع مراعاة الدروس المستفادة من عملية اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات.
  - وضع نهج متسق إزاء إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتيسير الأنشطة المشتركة بما في ذلك الوظائف الإدارية التي تضطلع بها أمانات تلك الاتفاقات حسب مقتضى الحال ورهناً بالمقررات التي تتخذها المجالس الإدارية المعنية.
  - ضمان أن تستنير المفاوضات المقبلة بشأن وضع صك محتمل للزئبق، حسب مقتضى الحال، بعملية التآزر بين اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات (اتفاقية روتردام، واتفاقية استكهولم، واتفاقية بازل).
  - تعزيز عملية تنفيذ مبادرة الفقر والبيئة وخطة بالي الاستراتيجية من خلال زيادة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
  - استعراض وتعزيز تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.
  - تعزيز الشراكة مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.
- دال - توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمتسق.
- تعزيز التعاون والشراكة بين مرفق البيئة العالمية ووكالات التنفيذ التابعة له بما في ذلك من خلال تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
  - دعم التخطيط المالي الطويل الأجل.
  - السعي إلى الحصول على مصادر تمويل جديدة ومبتكرة.

هاء - ضمان نهج مستجيب ومتسق لتحقيق الاحتياجات القطرية.

- الطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة النظر في اعتماد خطة بالي الاستراتيجية بوصفها خطة تشمل المنظومة بأكملها للدعم التكنولوجي وبناء القدرات لأغراض البيئة لدعم التنمية المستدامة.
- النظر في الاحتياجات المؤسسية لاستحداث التكنولوجيا ونقلها.
- الإسراع بتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية ومذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقديم تقارير سنوية عن مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية.
- تعميم البيئة في التخطيط الإنمائي.
- إدراج البيئة في عمليات التقييم القطري المشترك، وأطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر.
- تيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية بصورة كاملة.

### الإصلاح الأوسع للإدارة البيئية الدولية.

١٣ - حدد الفريق الاستشاري ما يلي بشأن الإصلاح المؤسسي الأوسع:

- أ) لئن كانت الإصلاحات الإضافية تعزز نظام الإدارة البيئية الدولية، فإن ثمة حاجة أيضاً إلى إعادة تأكيد كفاية النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية من خلال معالجة الإصلاحات الأوسع نطاقاً.
- ب) وقدمت خيارات مختلفة للإصلاحات الأوسع نطاقاً لا يقصى بعضها البعض:
  - ١' تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
  - ٢' منظمة جامعة جديدة للتنمية المستدامة.
  - ٣' وكالة متخصصة مثل منظمة البيئة العالمية.
  - ٤' إصلاحات ممكنة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.
  - ٥' إصلاحات مؤسسية معززة وتعميم الهياكل الحالية.
- ج) تحتاج هذه الخيارات، وغيرها من الخيارات التي قد تنشأ الآن إلى مدخلات وتوجيهات سياسية شاملة.
- د) في ضوء الخيارات الخاصة بالإصلاحات الأوسع نطاقاً المقدمة، يمكن أن ينظر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الوسيلة الملائمة لمتابعة الحاجة إلى الإصلاحات الأوسع نطاقاً بما في ذلك إقامة عملية شاملة وشفافة من الإصلاحات المؤسسية الشاملة للإدارة البيئية

الدولية تشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، دون إضرار بنتائج أي عملية مماثلة أخرى، للتمكن من تنفيذ عملية سياسية مستنيرة بصورة كاملة. ويمكن أن يشمل التحليل لدعم هذه العملية ما يلي:

١' الثغرات والاحتياجات والاعتبارات ذات الصلة بالطريقة التي تحقق بها حالياً منظومة الأمم المتحدة الأهداف والمهام المستبانة لتحقيق الإدارة البيئية الدولية.

٢' طبيعة وحجم التكاليف الحالية وتمويل الأنشطة البيئية.

٣' الجوانب المعيارية والمؤسسية للإدارة البيئية الدولية بما في ذلك دور مبادئ ريو في دعم الركيزة البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٤' الخيارات الخاصة بالإصلاح الأوسع نطاقاً لتحقيق الأهداف والمهام المحددة بصورة كاملة بشأن الإدارة البيئية الدولية والطريقة التي سيلبي بها كل خيار احتياجات البلدان بصورة أفضل.

٥' فعالية التكاليف والتبعات المالية لجميع الخيارات المحتملة.

هـ) سوف تتضمن هذه العملية الإصلاح الأوسع نطاقاً لنظام الإدارة البيئية الدولية في سياق التنمية المستدامة - حيث تعالج كلاً من تعزيز الركيزة البيئية ودمجها مع الركائز الأخرى والعلاقات معها.

و) قد يرغب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في سياق جهد يرمي إلى إضافة قوة دفع سياسي لتحقيق تحسينات فورية على نظام الإدارة البيئية الدولية وتنفيذ الإصلاح الأوسع نطاقاً، في أن ينظر أيضاً في أن يطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة معالجة الإصلاحات الإضافية ذات الصلة التي تتطلب مقررًا من الجمعية العامة.

### كلمات شكر

١٤ - أعرب المشاركون عن شكرهم الخالص والعميق لحكومة جمهورية صربيا ومعالي السيد أوليفر ديلتش، وزير البيئة والتخطيط المكاني ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجمعية الوطنية لجمهورية صربيا لما أبدوه من كرم ضيافة والترتيبات الممتازة لاستضافة اجتماع الفريق الاستشاري.

١٥ - وأعرب المشاركون عن شكرهم الخالص والعميق لحكومة إيطاليا ومعالي السيدة ستيفانيا بريستيچاكومو، وزيرة البيئة والأراضي والبحار في إيطاليا وبرنامج الأغذية العالمي لكرم الضيافة والترتيبات الممتازة لاستضافة الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري.

١٦ - كما أعرب المشاركون عن شكرهم العميق للوزير الكيني معالي السيد جون ميشوكي، ووزيرة البيئة الإيطالية معالي السيدة ستيفانيا بريستيچاكومو لاشتراكهما في رئاسة الفريق الاستشاري.

١٧ - وأعرب الفريق الاستشاري أيضاً عن شكره العميق لحكومات إيطاليا والنرويج وسويسرا لمساهماتها السخية لإتاحة مشاركة الممثلين من البلدان النامية في الاجتماعين.

المرفقان:

المرفق ١: المقرر ٤/٢٥ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
المرفق ٢: عملية بلغراد

## المقرر ٤/٢٥ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن مجلس الإدارة،

إذ يأخذ علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الرؤساء المشاركين للمشاورات غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الإطار المؤسسي لعمل الأمم المتحدة في ميدان البيئة،<sup>(٢)</sup> المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، والتي طلبت صياغة توصيات "تسمح بتحسين النظام الحالي"،

وإذ يأخذ علماً أيضاً بورقة المناقشة التي أعدها المدير التنفيذي للمشاورات الوزارية في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة بشأن موضوع: "العولمة والبيئة - الأزمات العالمية: هل هي فوضى وطنية؟"<sup>(٣)</sup> والتي تتناول نطاق وطبيعة الأزمات العالمية الراهنة والفرص الناشئة للاستجابة لها،

وإذ يأخذ علماً كذلك بورقة المناقشة التي قدمها المدير التنفيذي إلى المشاورات الوزارية في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة بشأن موضوع: "الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة - الإدارة البيئية الدولية: هل هي مساعدة أم معرقة؟"<sup>(٤)</sup> والتي تتناول الإدارة البيئية الدولية من منظور قطري،

وإذ يضع في اعتباره المقرر د.١ - ١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن الإدارة البيئية الدولية، والذي يعرف مع تذييله باسم "مجموعة كارتاخينا"، والاستعراض الإداري للإدارة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة،<sup>(٥)</sup>

وإذ يدرك أن العملية التشاورية المقترحة أدناه والاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة ستتيح مدخلات لجملة أمور منها متابعة الجمعية العامة للتدابير المعروضة في الفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،<sup>(٦)</sup>

١ - يقرر إنشاء فريق استشاري يحقق التمثيل الإقليمي ويتألف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى، ودعوة كل منطقة من مناطق الأمم المتحدة لاقتراح ما بين حكومتين إلى أربع حكومات للمشاركة، مع بقاء باب المشاركة في الفريق مفتوحاً أمام الحكومات المهمة الأخرى؛

٢ - يطلب إلى فريق الوزراء أو الممثلين رفيعي المستوى استكمال عمله وتقديم مجموعة من الخيارات الرئيسية لتحسين الإدارة البيئية الدولية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، وذلك بهدف تقديم مدخلات للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(٢) UNEP/GC.25/INF/35.

(٣) UNEP/GC.25/16.

(٤) UNEP/GC.25/16/Add.1.

(٥) JIU/REP/2008/3، ويرد في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/33.

(٦) قرار الجمعية العامة ١٦/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

- ٣ - يقرر أن يكون للفريق رئيسان أحدهما من بلد نام وآخر من بلد متقدم، ويطلب من المدير التنفيذي أن يشارك بصفة مستشار للفريق؛
- ٤ - يحث الفريق على أن يبدأ أعماله بأسرع ما يمكن وأن يحدد هيكل أعماله في اجتماعه الأول؛
- ٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي التماس موارد من خارج الميزانية إذا تطلب الأمر من أجل تسهيل المشاركة في اجتماعات الفريق أمام البلدان النامية التي تقترحها المجموعات الإقليمية.



## المرفق ٢

الاجتماع الأول للفريق الاستشاري المتكوّن من  
وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى بشأن الإدارة  
البيئية الدولية  
بلغراد، ٢٧ - ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

### عملية بلغراد

التقدم صوب وضع مجموعة من الخيارات بشأن الإدارة البيئية الدولية

### موجز الرئيسين المشاركين

#### الموجز

يحدد هذا الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان المناقشات التي دارت خلال الاجتماع الأول للفريق الاستشاري المتكوّن من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى بشأن الإدارة البيئية الدولية، والعملية والأعمال التي ستنجز خلال الاجتماعات المقبلة.

- ١ - عقد في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في بلغراد، صربيا، الاجتماع الأول للفريق الاستشاري المتكوّن من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى بشأن الإدارة البيئية الدولية (ويشار إليه فيما بعد بالفريق الاستشاري)، بموجب المقرر ٤/٢٥ الصادر عن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.
- ٢ - وألقيت البيانات الافتتاحية من عمدة مدينة بلغراد ورئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن المدير التنفيذي لليونيب.
- ٣ - وقد استنارت المشاورات بأوراق معلومات أساسية تتناول عدداً من المسائل الرئيسية وتحدد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان بشأن الإدارة البيئية الدولية.
- ٤ - وكان الفريق الاستشاري يتكوّن من مندوبي ٣٨ بلداً من بينهم ٨ وزراء ونائبي وزير. وانتخب الفريق معالي السيدة ستيفانيا بريستيچاكومو، وزيرة البيئة والأراضي والبحار في إيطاليا، ومعالي السيد جون نجورغي ميشوكي، وزير البيئة والثروة المعدنية في كينيا للعمل كرئيسين مشاركين للاجتماع.
- ٥ - ويعكس موحز الرئيسين المشاركين الحوار التفاعلي الذي دار بين الوزراء والممثلين رفيعي المستوى الحاضرين في اجتماع الفريق الاستشاري. وهو يبين أيضاً الأفكار التي قدمت ونوقشت.
- ٦ - وسيقدم الفريق الاستشاري تقريره النهائي إلى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي، إندونيسيا.
- ٧ - وبصورة عامة، أيد الوزراء والممثلون رفيعو المستوى ما يلي:
  - لا بد أن يعتمد أي إصلاح للإدارة البيئية الدولية على مبدأ تحديد الشكل وفقاً للمهمة.
  - ستؤدي أي مشاورات بشأن المهام إلى مناقشة بشأن الأشكال التي قد تتراوح بين التغييرات الإضافية والإصلاحات المؤسسية الأكثر شمولاً.
  - ينبغي معالجة المداولات الخاصة بالإدارة البيئية الدولية ضمن السياق الأشمل المتعلق بالاستدامة البيئية والتنمية المستدامة.
  - ينبغي أن تنبع عملية وضع مجموعة الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية من فحص جديد للتحديات المتعددة والفرص الناشئة.
  - يمكن النظر في التغييرات الإضافية في الإدارة البيئية الدولية جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الأخرى الأكثر جوهرية.
  - ينبغي أن يظل عمل الفريق الاستشاري يتسم بالطابع السياسي.
- ٨ - وتضمنت المسائل الأخرى التي نوقشت خلال المشاورات ما يلي:
  - شدد الكثيرون، في سياق وضع التغييرات الإضافية، على التجميع والتآزر فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في حين أشار آخرون إلى إنشاء مؤسسات جديدة.

- ٩ - جرى إبراز الطابع السياسي للمناقشات، والتشجيع على المشاركة على أعلى مستوى. وقد رؤي أن بوسع الفريق الاستشاري تقديم استراتيجية سياسية لتيسير التقدم صوب إصلاح الإدارة البيئية الدولية.
- ١٠ - ابرز بعض المشاركين أهمية التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الإدارة للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة.
- ١١ - شدد الكثير من المشاركين على أهمية تعزيز وضع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وطرق عمله بما يمكنه من الاستجابة للتحديات البيئية العالمية.
- ١٢ - أكد الكثيرون أهمية تعزيز الصلات بين العلم والسياسة وبناء القدرات في سياق تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية فيما يتعلق بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات.
- ١٣ - شدد الكثيرون على الحاجة إلى موارد مالية إضافية يمكن التنبؤ بها.
- ١٤ - وشدد آخرون على ضرورة أن تستند أية نتائج تهدف إلى تعزيز الإدارة البيئية الدولية إلى مبادئ أساسية بما في ذلك مبدأ التعويض من الجهات التي تحدث التلوث، والمسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة.
- ١٥ - وأبرز بعض المشاركين ضرورة أن تراعي المناقشات التي يجريها الفريق الاستشاري بشأن الإدارة البيئية الدولية العمليات الدولية الجارية بشأن الإدارة مثل التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن، واحتمال الاحتفال بالذكرى العشرين لإعلان ريو.
- ١٦ - وناقش المشاركون ورقة المدير التنفيذي التي عرضت التحديات الرئيسية التي تواجه النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية باعتباره أساساً لبلورة المهام الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة على النحو التالي:
  - إقامة قاعدة علمية قوية وموثوق بها ومتسقة.
  - وضع أداة علمية موثوق بها ومستجيبة تخدم أغراض الاستدامة.
  - تحقيق الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.
  - ضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمتسق.
  - توفير نهج مستجيب ومتسق لتلبية احتياجات البلدان.
  - تيسير الانتقال صوب اقتصاد عالمي يحافظ على البيئة.
- ١٧ - ودعا الفريق الاستشاري المدير التنفيذي إلى إعداد ورقة تركز على المناقشات التي دارت في الفريق الاستشاري خلال اجتماعه الأول، وأي تعليقات خطية لاحقة تقدمها الحكومات المشاركة، واقتراح عدد من المهام الممكنة والأشكال المحتملة لمعالجة هذه المهام وتعميم الوثيقة على الحكومات المشاركة للتعليق عليها إلكترونياً من خلال الرئيسين المشاركين. وسوف يقوم المدير التنفيذي بعد تلقي التعليقات، بإعداد ورقة بالتشاور مع الرئيسين المشاركين لتقديمها للاجتماع الثاني للفريق الاستشاري.

- ١٨ - ونظراً للسياق وللفترة المزدحمة التي دارت فيها المناقشات بشأن الإدارة البيئية الدولية، اقترح بعض المشاركين النظر في توصية الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بتمديد ولاية الفريق الاستشاري إلى ما بعد فترة الولاية الحالية لعام ٢٠١٠ في حين كان للبعض الآخر وجهات نظر مختلفة.
- ١٩ - ورأى المشاركون أيضاً أن من الملائم استكشاف إمكانية أن يقدم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إلى الجمعية العامة اقتراحاً بإشراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية للاحتفال بمرور عشرين عاماً على إعلان ريو (ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢.
- ٢٠ - أخذ المشاركون علماً بعناصر خريطة الطريق الواردة في المرفق ١ بهذا الموجز المقدم من الرئيسين المشاركين وطلبوا من المدير التنفيذي وضع ترتيبات لعقد الاجتماع الثاني للفريق مع اجتماع لمسؤولين من المستوى الرفيع يعقد قبل ذلك الاجتماع مباشرة. وسوف يعقد الاجتماع الثاني في أواخر تشرين الأول/أكتوبر - أوائل تشرين الثاني/نوفمبر في روما، إيطاليا.
- ٢١ - وأعرب المشاركون عن شكرهم الخالص والعميق لحكومة جمهورية صربيا ومعالي السيد أوليفر ديلتش، وزير البيئة والتخطيط المكاني في صربيا ورئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لكرم الضيافة والترتيبات الممتازة في استضافة الاجتماع الأول للفريق الاستشاري.